28

نحو بناء سلامٌ مُستدام

الشراكة المجتمعية بين الأجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع المدني

Towards building sustainable peace
Community partnership between
security services and civil society organizations

أ.د رسول مطلك محمد

جامعة بغداد/ كلية الآداب

Prof. Dr. Rasool Mutlaq Muhammad,

University of Baghdad/College of Arts

أ.م.د سوزان محمد فرج

Assistant Professor Dr. SUSAN MOHAMMED FARAJ

كلية الآداب: الجامعة المستنصرية

dr.suzan@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

الملخص: لقد شهد المجتمع العراقي أنواعاً متعددة من مُهدداتِ بناء السلام فكان قد أبُتلي بنظام دكتاتوري يصادر كل مظهر من مظاهر الحرية والديموقراطية واستشرت به حالة مصادرة العدالة المجتمعية وغياب الانصاف ومن ثم تعرض لاحتلالٍ امريكي في (التاسع من نيسان عام 2003) وبذلك شهد المجتمع العراقي مرحلة جديدة من القتل والدمار وتهديد حالة السلام ومبانيها فلقد جعل ذلك الاحتلال المجتمع العراقي مثل منطقة الضغط الواطئ التي تداهمها الرياح من كل مكان.. في وقتٍ يفتقر فيه العراقيون لأبسط آليات الأمن المجتمعي محرومون من أبسطِ الحاجات الانسانية في بيئةٍ تزدحم بالمخاطرِ.

فكأن الباب قد فتح على مصراعيه لك إرهاب وعنف ودمار وقتل وتمزيق النسيج المجتمعي العراقي ما وضع الحكومة العراقية الجديد واجهزتها الأمنية أمام تحديات كبيرة فكانت الجهات المسؤولة عن بسط الأمن وتحقيق الأمان والسلام المجتمعي في وضعٍ مزرٍ يشهد أزمات مجتمعية كبيرة حيث غياب الأمان واضطراب الأدوار وما يتصل بها من مسؤوليات عندها تتشكل بيئة مؤاتية لاستفحال الفعل الارهابي مقابل عجز في أداء المؤسسات المعنية بمواجهةِ ذلك الفعل وعلى المستويين: الوقائي والعلاجي المتمثل بالتصدي للمهددات المجتمعية. الأمر الذي يستدعي تحقيق شراكات مجتمعية بين مختلف القطاعات المؤسساتية والمجتمعية بشرط ان تتوفر العقيدة العسكرية والامنية والإرادة المجتمعية لتحقيق تلك الشراكة فيحدث ان يشعر البعض بان تلك المسؤولية هي مسؤولية رجال المن ومؤسسات إنفاذ القانون فحسب ولعلنا لا نُخطئ إذا ما قلنا أن الكثير من أفراد المجتمع ممن يعتقدون ويتصورون بأن الحفاظ على الأمن المجتمعي هو وظيفة تقتصر على دور المؤسسات الحكومية وأجهزة إنفاذ القانون بوصفها تُعبر عن الفعل المؤسسي (القانوني/الشرعي) الذي يواجه ويتحدى ويصادر كل فعل إرهابي أو أجرامي يهدد حالة السلام المجتمعي، غير أن ذلك التصور للدور الحصري لمؤسسات الحكومة وأجهزة إنفاذ القانون الأمنية هو تصور مغلوط وينافي الدقة والفهم الصحيح للدور التكاملي بين الاجهزة الامنية والمجتمع من خلال تحقيق مفهوم الشراكة المجتمعية الحقيقية وفي ذات الوقت فأن الأجهزة الأمنية وبما تمتلكه من معدات وأجهزة وخبرات ميدانية وتخصصية لا يمكنها ان تؤدي واجباتها على نحوٍ تام بدون ان يساعدها افراد المجتمع في اداء مهامها وواجباتها. لذا يمكننا القول بأن المواطن هو عين الأجهزة الأمنية في رصد مكامن المهددات المجتمعية ويحركه الحرص على المجتمع في اتمام ذلك الدور مثلما تتحرك الاجهزة الامنية المسؤولية الوطنية وفي الصفحات القادمة من هذه الدراسة الموجزة سنتطرق لموضوعة كيف يكون المواطن بوصفه عضواً فاعلاً في احدى منظمات المجتمع المدني عضواً مساهماً وفاعلاً في صناعة الأمن وتحقيق السلام المُستدام.

Abstract

Iraqi society has witnessed multiple types of threats to peace building. It was afflicted by a dictatorial regime that confiscates every aspect of freedom and democracy. It was plagued by a state of confiscation of societal justice and the absence of fairness, and then it was subjected to an American occupation on (April 9, 2003). Thus, Iraqi society witnessed a new phase. Of killing, destruction, and threatening the state of peace and its buildings, this occupation has made Iraqi society like a low-pressure area that is attacked by winds from everywhere... At a time when Iraqis lack the most basic societal security

Mechanisms, they are deprived of the most basic human needs in an environment crowded with dangers. This requires achieving community partnerships between various institutional and societal sectors, provided that the military and security doctrine and societal will are present to achieve that partnership. It happens that some people feel that this responsibility is the responsibility of security personnel and law enforcement institutions only. Perhaps we are not wrong if we say that many members of society who believe They believe that maintaining societal security is a function limited to the role of government institutions and law enforcement agencies, as they express the institutional (legal/legitimate) action that confronts, challenges, and confiscates every terrorist or criminal act that threatens the state of societal peace. However, this perception of the exclusive role of government institutions and security law enforcement agencies is a false perception and contradicts the accuracy and correct understanding of the complementary role between the security services and society by achieving the concept of true community partnership. At the same time, the security services, with the equipment, devices, and field and specialized expertise they possess, cannot She performs her duties fully without the help of community members in performing her tasks and duties. Therefore, we can say that the citizen is the eye of the security services in monitoring the locations of societal threats, and he is motivated by concern for society in completing that role, just as the security services are moved by national responsibility. In the coming pages of this brief study, we will address the topic of how the citizen, as an active member in a civil society organization, can be a contributing member. and effective in creating security and achieving sustainable peace.

المقدمة:

لقد شهد المجتمع العراقي أنواعاً متعددة من مُهدداتِ بناء السلام فكان قد أبُتلي بنظام دكتاتوري يصادر كل مظهر من مظاهر الحرية والديموقراطية واستشرت به حالة مصادرة العدالة المجتمعية وغياب الانصاف ومن ثم تعرض لاحتلالٍ امريكي في (التاسع من نيسان عام 2003) وبذلك شهد المجتمع العراقي مرحلة جديدة من القتل والدمار وتهديد حالة السلام ومبانيها فلقد جعل ذلك الاحتلال المجتمع العراقي مثل منطقة الضغط الواطئ التي تداهمها الرياح من كل مكان.. في وقتٍ يفتقر فيه العراقيون لأبسط آليات الأمن المجتمعي محرومون من أبسطِ الحاجات الانسانية في بيئةٍ تزدحم بالمخاطرِ. إذ ان توصيف الحالة الاجتماعية التي خلّفها الاحتلال ستظل خارج قدرة أي باحث وتوثيقه أعظم من إمكانية أي مؤرخ. أنه جرح غائر ينزف في القلبِ: وطموحات قتيلة وزمن مهدور وبشر مهددون.. وموارد تستباح. هو السم بطيء الأثر المغلف بديمقراطيةٍ المجمع الصناعي الأمريكي والمستورد من مؤسسات الفساد.

فالحديث عن حالةِ المجتمع العراقي الاجتماعية التي خلفها الاحتلال.. حديث عن مفارقةٍ مذهلة. إذ مع أطلاق الأهداف الإنمائية للتنمية في حينها والمفترضة من عام (2000–2015) أطلق دهاقنة السياسة الامريكية الجديدة أولى صواريخهم على بغداد. وبغداد ليست كأي مدينة عربية.. بل هي خلاصة الحضارة العربية الإسلامية ورمز عظمتها ولذلك حق للتاريخ ان يطأطئ رأسه مرة أخرى على الدمار الذي حلَّ بها وما تبعه من حالةٍ مزرية من غياب السلام.. بعد ان فعلها المغولي هولاكو عام (1258م) حين استباح بغداد. فكأن الباب قد فتح على مصراعيه لك إرهاب وعنف ودمار وقتل وتمزيق النسيج المجتمعي العراقي ما وضع الحكومة العراقية الجديد واجهزتها الأمنية أمام تحديات كبيرة فكانت الجهات المسؤولة عن بسط الأمن وتحقيق الأمان والسلام المجتمعي في وضعٍ مزرٍ يشهد أزمات مجتمعية كبيرة حيث غياب الأمان واضطراب الأدوار وما يتصل بها من مسؤوليات عندها تتشكل بيئة مؤاتية لاستفحال الفعل الارهابي مقابل عجز في أداء المؤسسات المعنية بمواجهةِ ذلك الفعل وعلى المستويين: الوقائي والعلاجي المتمثل بالتصدي للمهددات المجتمعية.

الأمر الذي يستدعي تحقيق شراكات مجتمعية بين مختلف القطاعات المؤسساتية والمجتمعية بشرط ان تتوفر العقيدة العسكرية والامنية والإرادة المجتمعية لتحقيق تلك الشراكة فيحدث ان يشعر البعض بان تلك المسؤولية هي مسؤولية رجال المن ومؤسسات إنفاذ القانون فحسب ولعلنا لا نُخطئ إذا ما قلنا أن الكثير من أفراد المجتمع ممن يعتقدون ويتصورون بأن الحفاظ على الأمن المجتمعي هو وظيفة تقتصر على دور المؤسسات الحكومية وأجهزة إنفاذ القانون بوصفها تُعبر عن الفعل المؤسسي (القانوني/الشرعي) الذي يواجه ويتحدى ويصادر كل فعل إرهابي أو أجرامي يهدد حالة السلام المجتمعي، غير أن ذلك التصور للدور الحصري لمؤسسات الحكومة وأجهزة إنفاذ القانون الأمنية هو تصور مغلوط وينافي الدقة والفهم الصحيح للدور التكاملي بين الاجهزة الامنية والمجتمع من خلال

تحقيق مفهوم الشراكة المجتمعية الحقيقية وفي ذات الوقت فأن الأجهزة الأمنية وبما تمتلكه من معدات وأجهزة وخبرات ميدانية وتخصصية لا يمكنها ان تؤدي واجباتها على نحوٍ تام بدون ان يساعدها افراد المجتمع في اداء مهامها وواجباتها. لذا يمكننا القول بأن المواطن هو عين الأجهزة الأمنية في رصد مكامن المهددات المجتمعية ويحركه الحرص على المجتمع في اتمام ذلك الدور مثلما تتحرك الاجهزة الامنية المسؤولية الوطنية وفي الصفحات القادمة من هذه الدراسة الموجزة سنتطرق لموضوعة كيف يكون المواطن بوصفه عضواً فاعلاً في احدى منظمات المجتمع المدني عضواً مساهماً وفاعلاً في صناعة الأمن وتحقيق السلام المَستدام.

المبحث الأول

عناصر الدراسة

- أولاً: الخلفية الاجتماعية لمشكلة الدراسة واهميتها واهدافها:

إنَّ الشراكة المجتمعية تُعد من الظواهر الاجتماعية التي تحقق التكامل المجتمعي وتُسهم في بناء السلام المُستدام والذي بغيابه تتهدد الحياة في المجتمعات الانسانية إذا أن أي عنف أو تهديد أو خطر مجتمعي في أي مجتمع قد يضر بوحدته وانسجامه وأمنه وأمانه ما يعرض المجتمع لخطر التفكك وتشرذم الهوية الوطنية ومن ثم يكون مصير الدمار والانهيار وان مشكلة دراستنا الحالية تتمحور حول أهمية تحقيق حالة الشراكة المجتمعية بين مؤسسات حفظ الامن وانفاذ القانون وبين منظمات المجتمع المدني كشريكٍ مهم ولا عب اساسي في عملية تحقيق السلام والعمل على استدامته فكما هو معروف وعلى مر التاريخَ ان الأجهزة الأمنية (الشرطوية) تم إنشاءها بُغية القيام بواجباتٍ أساسيةٍ لمنعِ الجريمة بمختلف أنواعها والقبض على المجرمين والمتطاولين على القانون والمخالفين للأنظمة الحكومية فضلاً عن هدفها الأسمى المتمثل بالمحافظةِ على أمن المجتمع العام وحماية الأفراد وأمنهم والعمل على استقرارهم مجتمعياً لكن اليوم وبفعل التطورات الحياتية والتي افرزت العديد من المستجدات صار لزاماً ان يكون هنالك شركاء مؤثرين وفاعلين.

وتأسيساً على ما طرح في أعلاه يمكننا صياغة مشكلة دراستنا الحالية بإثارة جملة من التساؤلات التي تعبر عن تلك المشكلة ومنه:

1. ما طبيعة العلاقة بين أجهزة الامن ومنظمات المجتمع المدني؟
2. هل هي علاقة تكامل وتواصل أم علاقة انفصال وعدم التعاون؟
3. ما هي الشراكة المجتمعية وكيف تتحقق؟
4. ما دور الأجهزة الأمنية في تحقيق مفهوم الشراكة المجتمعية وتحويل الصراع؟
5. ما هي أدوات ووسائل الأجهزة الأمنية في عملية بناء السلام وتحقيق حالة الاستقرار المجتمعي والسلام المستدام؟

6. من هم شركاء الأجهزة الامنية في ذلك الدور وفي تلك المهمة:(بناء السلام وتحويل الصراع).

- ثانياً: أهمية الدراسة: **Importance of Studying:**

لم تُعد مسؤولية بسط الامن والحفاظ عليه مسؤولية حصرية على أجهز الشرطة انما هنالك أدوار أخرى ساندة وداعمة ورئيسة لبعض مؤسسات إنفاذ القانون من الاجهزة الامنية الاخرى من المؤسسات الحديثة نسبية ما يجعل هنالك نوع من الفهم القاصر لدى شريحة كبيرة في المجتمع ممن ينظرون إلى جهاز الشرطة على نحوٍ عام ويتناسون الأدوار المؤسساتية والمجتمعية الأخرى للمؤسسات الأمنية الحديثة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المجتمعية وتلك نظرة ضيقة فعامة الناس يجهلون الدور الريادي/المجتمعي الذي تؤديه تلك المؤسسات الامنية والمنظمات المجتمعية باعتماد الفلسفة التي أوجدت عليه والمتمثلة: بتأمين المجتمعات وتحقيق الشراكة مع المواطنين فثمة من يظن ان جهاز الشرطة مسؤول فقط عن مكافحة الجريمة وملاحقة الخارجين عن القانون فحسب فوفق هذا الفهم القاصر لذلك الدور المهم لا غرو ان يعزف المواطنون عن التعاون معها ما يُسهم في تكوين نظرة سلبية في أذهان المواطنين عن رجال الشرطة ورجال الأمن مع ما يقابلها من جفاء في التعامل من قبل أولئك الرجال العاملون في المؤسسات الأمنية تجاه المواطنين فإن هذا الاتجاه يزيد الأمور تعقيداً من حيث منع الجريمة بطريقةٍ سريعة وفاعلة.

فوظيفة الأجهزة الشرطوية والامنية مع المنظمات المجتمعية هي استتباب الأمن وحفظ المجتمع بمنع الجريمة ومكافحتها ورغم أن الأجهزة ا لأمنية تؤدي واجبها طبقاً لمدونات العمل والتعليمات الصادرة لها من المراجع والمراتب العليا إلا أنها من الصعب عليها منع الجريمة ومكافحتها بطريقة فاعلة بدون مساعدة وتعاون المواطنين من خلال الدور التوعوي والوقائي الذي يمكن ان تؤديه منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المجتمعية.

لذا فان أهمية دراستنا الحالية تتمثل في الآتي:

1- تسهم هذه الدراسة في توضيح مهام الأجهزة وما تضطلع به من ادوار.
2- التعرف على طرق ووسائل الأجهزة الأمنية والمنظمات المجتمعية الميدانية والإدارية الساعية إلى الحد من العنف الأسري.
3- تعزيز قيم بناء السلام والمفاهيم المهنية والدستورية في احترام حقوق الإنسان.

- ثالثاً: أهداف الدراسة: **Objectives of the Study:**

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي :

1- التعرف على الادوار اللازمة ونقاط التكامل بين الاجهزة الامنية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المجتمعية ومهامه وأساليبها وطرقها في الحد من العنف الأسري.

2- إذكاء وعي المواطنين بطبيعة وأهمية التعامل والتكامل مع الأجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع المدني ودوره الهام في المجتمع.

3- توضيح أهمية المشاركة المجتمعية في استتباب أمن الفرد والمجتمع.

4- التعرف على واقع العلاقة بين رجال الامن واعضاء المنظمات المدنية وأفراد المجتمع.

المبحث الثاني

الإطار والمدخل مفاهيمي

لا يمكن الحديث عن مفهوم الأمن واستتبابه دون التطرق لأهمية الجهود الجماعية في تحقيقه فالأمن عبارة عن آلية أو منهجية أو نسق يتطلب مجهود متعدد الأطراف متنوع في الأسس والمرجعيات متوحد في الغاية والهدف العام. وعليه فأن تحقيق مبدأ الشراكة المجتمعية هدف مجتمعي نبيل ومطلب إنساني نبيل وفعّال يروم الى تعميم وتطوير برامج العمل الجماعي من خلال العلاقات التعاونية والتشاركية القائمة على الحوار والتكامل في المهام والأدوار بُغية تحقيق نهضة مجتمعية وتنموية كبرى في المجالات: الأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية والمجتمعية الأمر الذي يتطلب علاقات تقوم على الثقة المتبادلة والمرتكزة على بعد النظر واستشراف المستقبل .

وفي هذا السياق فأن الشراكات إذا ما تم تحقيقها على نحوٍ سليم وبأسلوبٍ أمثل فأنها ترسخ لبناء نظام مجتمعي سليم ومتماسك مجتمعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً والأهم أمنياً وعسكرياً ولأهميتها –الشراكة– فقد حظيت بأهتمام خاص ضمن المجالات الدولية فقد وردت ضمن تقارير التنمية المستدامة التي نطالعها سواء الدولية منها أم الوطنية وذلك باعتبارها أداة فعالة وأنموذج دولي لتحسين أداء المرافق العمومية والرفع من جودتها.[1]

[1]((خالد بن محمد القاسمي التكامل الاقتصادي في العالم مع الاشارة خاصة لحالة الدول العربية دار الحداثة للطباعة والنشر 1988 ط1 ص39.

أولاً: (الشراكة: **Partnership**): التعريف اللغوي:

الشراكة مأخوذة من الفعل شَرَكَ يقال: شاركت فلاناً أي صرت شريكه وأشترك الرجلان وتشاركا: أي شارك كل واحد منهما الآخر وأشركه في أمره[2]: أي أدخله فيه ومنه قوله تعالى على لسان موسى (عليه السلام) طالباً من الاله إشراك أخيه هارون في النبوة وتبليغ الرسالة (وَأَشْرِكْهُ فِيَ أَمْرِي)[3]. وطبقاً لقاموس أكسفورد الإنجليزي تُعرف الشراكة على أنها حالة أو شرط بأن تكون شريكاً أي علاقة الشركاء أتحاد أو رابطة بين الشركاء .[4]وفي اللغة الإنكليزية أيضاً يستعمل المصطلح ليشير إلى "شراكة" وهو أسم له عدة معانٍ ذات صلة يستخدم بشكل أساسي في سياق الأعمال والعلاقات التعاونية وهذا يعني وجود عدة جوانب ترتبط بهذا المفهوم:[5]

1- وجود أعضاء مشروع تجاري تم إنشاؤه بواسطة عقد.

2- علاقة تعاونية بين الأشخاص أو الجماعات الذين يتفقون على تقاسم المسؤولية لتحقيق هدف محدد.

3- عقد بين شخصين أو أكثر يتفقون على دمج المواهب والأموال وتقاسم الأرباح أو الخسائر.

وفي ادبيات الأمم المتحدة تعرف الشراكة هي وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة بين وحدتين أو أكثر (سواء كانت دول أو مجموعات إقليمية). تتطلب هذه العملية جملة من الخصائص منها: التقارب والتعاون المشترك أي لا بد من الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة التي تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة[6]. وعليه فان ما نحن بصدد الحديث عنه يتعلق أساسا ببراديغم حديث للنهوض بالإنسان وبيئته من خلال الجهود التشاركية بي الادوار المؤسساتية والادوار المجتمعية تأخذ من الشراكة أساساً للعمل التنموي الذي يرسي دعامات التنمية المجتمعية المُستدامة والديمقراطية التشاركية التي تدعم تنفيذ أجندة التنمية المستدامة المحلية وغايات واهداف) خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدام(2030 لاسيما في هدفيها: الهدف (16: السلام والعدل والمؤسسات القوية) والهدف (17: عقد الشراكات لتحقيق

---

[2]((أبن منظور لسان العرب المحيط ط5 2004م صفحة 64).

[3]((القرأن الكريم سورة طه الايةك32.

[4]()Oxford English Dictionary, 1989, p. 12.

[5]()Cambridge Dictionary. , 1980, p. 137.

[6]()UNDESA, 2019, p. 15

الأهداف)[7] فهي منسجمة تماماً مع اهداف ومضامين دراستنا الحالية. ولأجل ذلك سنقف عند أهمية الشراكات في تدعيم أسس استدامة التنمية المجتمعية وسبل استدامة الامن والسلام المجتمعي على المستوى المحلي مع ايماننا العميق بأن تلك الشراكات لا تقل أهمية عنها على المستوى الإقليمي أو الدولي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

– الشراكات العمومية المحلية: تعد الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني أحد أهم التركيبات الاستراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كما عبر عنها جدول الأمم المتحدة لتدعيم خطة2030 وذلك في اطار تأسيس قاعدة تأخذ من تبادل الخبرات والمعارف والتكنولوجيا والموارد المالية أساساً في تحقيق الأمن المجتمعي للأفراد والمجتمع عبر فتح مجال التفاعل الإيجابي لشتى مكونات المجتمع للاندماج في المسار التنموي الديمقراطي لبلوغ دولة الحق والقانون .

من المؤكد أن الانخراط المجتمعي ولاسيما شريحة الشباب ومشاركتهم في تحقيق التنمية والشراكة في صناعة الأمن يجب أن يعتبر خياراً استراتيجياً حيث أن إعداده وتأهيله للمستقبل يحدو بنا الى إعادة النظر في المنظومة التربوية المجتمعية بحيث تكون قادرة على تكوين الأجيال الصاعدة واعدادها للمشاركة في المسار التنموي عبر فتح المجال امامهم في تحمل المسؤوليات فهم أكثر من يؤثر في الحاضر ويصنع المستقبل فالشباب عصب الامة ومصدر عزها ونصرتها.

– الشراكة مع المؤسسات التربوية والتعليمية: وبهذا الصدد ندعو من خلال هذه الدراسة الى إعادة النظر في مقاربتنا التعليمية للارتقاء بهم عن طريق إعادة الدور الريادي للبيئة الدراسية في مرحلتها الأولى بالارتقاء بالمدرس وادائه وفق منطق تربوي فعّال يقوم على تفاعل المتعلمين وتنمية قدراتهم الذاتية وإتاحة الفرص امامهم للإبداع والابتكار فضلاً عن احداث تغيير في نسق المنظومة التعليمية وأهدافها بإضفاء دلالات جديدة على عمل المدرس لقيامه برسالته النبيلة .

فضلا عن تحويل المدرسة الى مجال اجتماعي عام يعتمد على صقل الحس النقدي للطلاب وتفعيل الذكاء لديهم بدلا من شحن الذاكرة بالمعارف المتراكمة مما يؤدي الى انخراطهم في مجتمع المعرفة والتواصل ومن هنا ندعو الحكومة الى العمل الجاد الدؤوب للتركيز على ضرورة النهوض بالمدرسة العمومية وعدم الخضوع التام لبرامج البنك الدولي التي تلزم الدول بتخفيض الانفاق الحكومي على التعليم وذلك في اطار ما يسمى بالخوصصة فمرفأ التربية والتعليم يجب أن يبقى تحت الإدارة المباشرة للحكومة وانت تكون الحكومة هي الراعي الرسمي له الى جانب التأهيل المعقلن للتعليم الخاص في اطار الشراكة التفاعلية والتكاملية والادماج.

---

[7]((أنظر: الموقع الرسمي لمنظمة الامم المتحدة استرجع بتاريخ: 2023/4/2 من الموقع الالكتروني: .https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty

وعلى اعتبار ان الشراكات بين المؤسسات المحلية تعتبر من المقومات الفعالة في استدامة التنمية بكل قطاعاتها وافضلها الشراكة الأمنية فلا تنمية بلا أمن فإن تلك الشراكات تكون من خلال عقود تبرمها المؤسسات العامة مع نظيرتها الخاصة أو شركائها المحليين ممن ينتفعون من خدماتها فإن أهم ما يميز عقود الشراكة هو انصبابها على المشاريع المجتمعية التنموية والخبرة العملية أو تأهيل العنصر البشري وتمكينه وعليه فإن الشراكات أصبحت حجر الأساس في المشاريع المجتمعية والتنموية من حيث اقترانها بالعديد من التحولات التي شهدها عالمنا المعاصر في شتى الميادين وانبثقت عنها بعض المفاهيم مثل المساهمة واللامركزية والجهوية والاندماج واحترام الخصوصيات وانفتاح المؤسسات على محيطها[8]. وهذا الأمر الذي أدى الى تطوير دراسات بدوره نتج عنه توجه جديد في استدامة التنمية في جل المجالات تربوية تسعى الى إعادة هيكلة الأنظمة التربوية تماشيا مع تلك التحولات للمساهمة في اعداد الفرد باعتباره عصب الاستثمار وأساس التنمية الوطنية المستقبلية الواعدة حيث أن العلاقة القائمة بين المدارس والأسر والهيئات المجتمعية تشكل مجموعة من مجالات التأثير المتداخلة وهي تمثل الوحدات الاجتماعية الأساسية الأكثر فعالية لإكسابهم المعلومات والخبرات المجتمعية على الانتماء الوطني والواجب والشراكة في صناعة الامن واحترام القانون هذا بدوره يجسد مفهوم المشاركة لانفتاح المؤسسة التربوية والتعليمية على المجتمع ويرتقي بالتعليم وجودته فجل التجارب في هذا المجال اثبتت نجاح المشاركة المجتمعية في اصلاح المجتمع عبر اصلاح منهجية المؤسسات التربوية والتعليمية من خلال إتاحة الفرص الحقيقة لشتى أطياف المجتمع من أسر ومجالس آباء ومدرسين وقيادات مجتمع للمساهمة والمشاركة في المهام والتخطيط المدرسي الفعّال والمُفضي للشراكة المبنية على الانتماء الوطني وقيم المواطنة الصالحة من خلال علاقات تبادل واتصال في اطار شبكات وبنيات مرنة .

وفي خضم الحديث عن الشراكة التربوية والتعليمية في اطار التجارب المجتمعية فإن تجربة وزارة الداخلية من خلال جهاز الشرطة المجتمعية أثبتت مدى نجاعتها وقدرتها على الرفع من مستوى الاحساس بالمسؤولية الوطنية للمدارس والجامعات فضلاً عن بقية المؤسسات الحكومية من خلال البرامج التوعوية الميدانية حيث انفتحت المؤسسة الأمنية على محيطها السوسيو أمني/ ثقافي/ عسكري/ اقتصادي/ مدني/ وغيرها من قطاعات الشراكة الامنية والتجارب الأخرى مما رفع من مستوى الشراكات المجتمعية والحث على الفعالية في صناعة الأمن المستدام وبناء السلام المجتمعي.

[8]() وزارة الداخلية العراقية دائرة العلاقات والإعلام قسم الشرطة المجتمعية/المركز الاستراتيجي الوطني كراس تعريفي بالشرطة المجتمعية: المهام والواجبات مطبعة شهداء الشرطة 2016ص5.

- ثانياً: المؤسسة الأمنية والإرهاب: ولعل أشهر التعاريف للمؤسسة هي القيود التي يضعها الإنسان من أجل هيكلة التفاعلات المجتمعية والسياسية و الأمنية والاقتصادية والثقافية. ولم يتغير الفهم المحدد لدور المؤسسات كثيراً منذ ذاك التعريف[9]. وقد أفاد الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد (بان كي مون) في تقريره عن بناء السلام بعد انتهاء النزاع الصادر في عام 2012 بأن "المؤسسات – التي تعرف عامة بأنها قواعد اللعبة والمنظمات التي تحدد إطار هذه القواعد وتطبقها – توفر المحفزات والقيود التي تحدد شكل التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي". ومن حيث التعريف فإن المؤسسات كمجموعة من القيود يمكنها توليد الإحباط والكره بقدر ما يمكنها ضمان السلام والحماية من العنف. فالقضايا الاقتصادية مثلا يمكنها أن تكون سبباً للنزاع وإحدى تبعاته لذلك تحمل علاقة المؤسسات بالنزاعات طبيعتين دفاعية (علاجية) وتوعوية (وقائية) فعلى سبيل المثال يُعتبر تكرار الحروب الأهلية في مجتمع ما أكثر في السياقات التي تكون المؤسسات الأمنية فيها ضعيفة. ويمكن للمؤسسات أن تؤدي إلى نزاع بقدر ما يمكنها أن تمنع حصوله.[10]

- ثالثاً: الإرهاب بوصفه فعلاً مهدداً للسلام ويخلُّ بأستدامتهِ:

في الواقع فإن هوية الإرهابي وملامح صورته، قد تختلف باختلاف المرجعيات الفكرية للناس، إذ إنَّ تلك المرجعيات حين تطرح تفسيراً سلبياً أو إيجابياً للظاهرة فأنها تعزز ذلك بتصورات نمطية أو ذهنية، وذلك لتحقيق درجة من الإقناع الذي يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ موقف أو القيام بتصرف مع أن مصادر تلك المرجعيات، والصور المعززة لها ليست موضوعية بالضرورة. أن المفاهيم في العلوم الإنسانية والمجتمعية غالباً ما تكون عصيّة على التعريف الجامع المانع الذي يحيط بمفهومٍ ما بكل دلالاته ولذلك غالباً ما يميل الباحثون الى استعمال (التعاريف الإجرائية: Operational Definition) فالإرهاب مثلاً تعددت مدلولاته وتخريجاته بحسب الايديولوجيات التي تتعامل معه لكن الإرهابي يبقى هو الـ(فاعل) الذي ينفذ الفعل الإرهابي فيستغل موقفاً معيناً للقيام بفعلهِ الإرهابي وطبقاً لهذا التصور فأن عدة مفاهيم تتطلب التشخيص والتعريف والمشكلة فحين نقول: الإرهابي فإن الباحث يواجه معضلة في التعريف لأسباب عديدة لعل في مقدمتها أن الإرهاب يتصل احياناً بمفهوم (المقاومة) وفي أحيان أخرى بـ(الجهاد) وفي ثالثة بـ(الجريمة المنظمة) كما أن مفاهيم مثل:

---

[9]() العقيد سنان نجم عيد الله صورة رجل الشرطة في الدراما والبرامج التلفزيونية: دراسة تحليلية رسالة الدبلوم العالي للعلوم الامنية معهد الشرطة العالي للتطوير الامني والاداري وزارة الداخلية العراقية 2022 ص9.

[10]() الأمم المتحدة الأسكوا تقرير الحوكمة في المنطقة العربية العدد الثالث التنمية المؤسسية في سياقات ما بعد النزاع نحو مجتمعات سلمية وإدماجية ومؤسسات خاضعة للمسائلة 2019 ص 14 15.

التطرف والتطرف العنيف والتعصب والأصولية والجرائم السياسية تتداخل فيه على نحوٍ معقد.

إذن: ما هو الإرهاب؟ ومن هو الإرهابي؟:-

يمكن القول أن الإرهاب مفهوم مركب ومعقد ومحط اختلاف بل محط تناقض وتناحر. ان كل إرهاب عنف ولكن ليس كل عنف ارهاب وكل ارهاب جريمة ولكن ليس كل جريمة إرهاباً وكل ارهاب تعبير عن التعصب لفكرة ما ولكن ليس كل تعصب دليل على الارهاب ونضيف ايضاً: أن الارهاب فعل طوعي باستثناء ما يروى عن بعض الحركات الإرهابية المنحرفة مثل عصابات داعش الارهابية التي تعتمد أسلوب التأثير في الفعل والإرادة لإرغام الاخرين لانضمام لصفوفها وتجنيدهم.

كذلك فأن الارهاب فعل يستمد قوته ومبرراته من مرجعية فكرية دينية أو علمانية يرى فيها الناس طبقاً لمعايير معينة انحرافاً وضلالاً ففي سبيل المثال ينطلق الارهابي من افكار يعتقد أنها سلفية تبرر له فعله وتضفي عليه صفات إيجابية الا ان الناس على وجه العموم يرون ان تلك الأفكار هي خلاصة تزييف وتلاعب بالعقيدة وقد يرى بعض آخر انها صحيحة أن الحكم على الفعل الارهابي من حيث مرجعيته يعتمد على المعايير التي تستخدم للحكم.

ويتميز الفعل الارهابي ايضاً بكونه يتسم بالتعصب ورفض الاخر وازدراء أساليب الحوار ونبذ فكرة التسامح ونظراً لذلك فان الفعل الإرهابي متعدد الأوجه لكن تبقى كل وجوهه تهدد السلام والامن المجتمعي وتنذر بعدم استدامة الامن والتنمية.

ففي هذه الصفحات نطرح تصوراً للإرهاب من حيث علاقته بالأجهزة الأمنية وهي مجموع الآليات المادية والفكرية المؤسسية التي تعنى او تستهدف تكريس وحماية أمن المواطن والمجتمع.

فهي إذن الادوات الرسمية النظامية للضبط الاجتماعي وهي المخولة باستخدام العنف المشروع حين يقضي الامر استخدامه للدفاع عن حقوق المجتمع وحمايته كما أنها في الوقت ذاته معنية باستخدام كل اساليب الوقاية الممكنة للحيلولة دون وقوع أي فعل إجرامي أو إرهابي أو عدوان على المواطن.

فالأجهزة الأمنية إذن هي (مؤسسات: Institutions) وكذلك هي: (منزلات: Status) من خلال المواقع والمناصب والرتب وتسميات وظيفية غالباً ما يُعبر عنها بأدوارٍ محددة قانونياً ونظامياً وتنطوي بالنتيجة على تقسيم معقد للعمل ولتلك الأدوار يزداد اتساعاً وتعقيداً مع اتساع وتعقيد نمط الحياة الحضرية حيث الكثافة السكانية العالية مقابل أخلاقية واطئة بفعل التمركز في مراكز المدن وتوافد الغرباء اليها وحيث العلاقات بين الناس تعاقدية ثانوية قائمة على المصالح مع ضعف واضح في العلاقات العشائرية والأسرية.

يعتقد كثير من الناس – خطأ- أن مسؤولية الامن والسلم الأهلي تقع على عاتق الأجهزة الأمنية وحدها بوصفها متخصصة ومخولة قانوناً وتمتلك الأجهزة والآليات الضرورية فضلاً عن القوة البشرية اللازمة والواقع أن هذه الأجهزة تفقد كثيراً من فعاليتها حين تعمل بمعزل عن دور يؤديه المواطن وهو ما يقودنا الى مفهوم الشراكة المجتمعية مع منظمات المجتمع المدني.

- رابعاً منظمات المجتمع المدني:

تزداد أهمية المجتمع المدني لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم[11]. وبما أن المجتمع المدني يغطي تكوينات وشرائح اجتماعية مختلفة، فهو بذلك يعبر عن مواضيع مختلفة. وبالتالي يشمل أنشطة متنوعة. ويدافع عن قضايا قد لا تصل بسهولة إلى أجندة أعمال الحكومة. وذلك يحقق التوازن في المجتمع ويشكل استكمالاً (المجتمع المدني: (Civil society ونعني به نمطاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجاً قليلاً أو كثيراً عن سلطة الدولة وتمثل تنظيماته في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة للمجتمع تجاه كل سلطة قائمة فالمجتمع المدني إذن مجمل البُنى، والتنظيمات، والمؤسسات، التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة.[12] وقد تناول الباحث الأمريكي (مايكل إدواردز) في كتابه الموسوم: (المجتمع المدني بين النظرية والممارسة) في الثمانينيات مفهوم المجتمع المدني من الناحية العملية، ووصفه كحياة مجتمعية ترابطية وحلل علاقته بالمجال العام وذلك من خلال الوظائف المختلفة التي يقوم بها لصناعة مفهوم الشراكة المجتمعية وتطبيقها .[13]

ولقد كان لمنظمات المجتمع المدني حضورها منذ تأسيس الدولة العراقية 1921حيث ظهرت منظمات نسوية ومنظمات للطفولة ولرعاية الفقراء والمعوقين إلا إن هذه المنظمات وغيرها سرعان ما استوعبت من قبل الانظمة التسلطية فصارت امتداداً لها وبالنتيجة فقدت وظيفتها، وبعد نيسان 2003 شهد العراق ظهور مئات من هذه المنظمات ذات الوظائف المختلفة التي عكست صورة فريدة وجديدة للدولة العراقية من حيث علاقتها بالمجتمع.

المبحث الثالث

الأجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع المدني

جدلية التفاضل والتكامل

---

[11]()محمود عرفان، وعبد الرحمن عثمان، دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني: الضرورات والمستلزمات، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، مسقط،2012، ص9.

[12](2) د. احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة 2011، ص31–ص32.

[13](2) مايكل ادواردز، المجتمع المدني النظرية والممارسة، ترجمة: عبد الرحمن شاهين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان،2015، ص23.

تواجه منظمات المجتمع المدني أزمة حقيقة في المجتمعات التي تسودها نظم حكم فردية ديكتاتورية، لكنها –المنظمات– تحول دون ظهورها أصلاً أو تؤدي الى عرقلة ومحدودية انشطتها، ومع ان الديمقراطية ليست شرطاً حتمياً جازماً لظهور المجتمع المدني فأنها بيئة ملائمة بالمقارنة مع الأنظمة الديكتاتورية.

ومن المعلوم أن بعض هذه الأنظمة السياسية التي تتخذ من الأجهزة الأمنية أدوات للقمع وتهديد المجتمع ومصادرة إرادة أبنائه.. ولذلك تصبح تلك الأجهزة على الطرف المناقض لحاجات المجتمع وارادته للأمن وللحرية. ان الحكومات الحديثة لا تستغني عن مبدأ الإخضاع بوصفها مخولة بممارسة العنف عند الحاجة إليه لحماية المجتمع وهذا هو المعنى العميق للآية الكريمة: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَاْ أُولِيْ الأَلْبَابِ[14]﴾ إلا أن الدول والانظمة التي يسودها نظام يسمح بحرية الرأي والحكم الرشيد تصبح بيئة مناسبة ومؤاتيه لظهور منظمات المجتمع المدني التي تشكل مرصداً لمراقبة التنمية البشرية يسهم في تعميق معرفة الرأي العام بها، ومتابعة التزام الحكومة بتنفيذ سياساتها كما يمكن ان تعمل منظمات المجتمع المدني بصفتها قنوات للمشاركة المجتمعية، لتسهم في دفع افراد المجتمع للإسهام والشراكة الفاعلة بعمليتي اتخاذ القرارات السياسية ورسم سياسات العمل والتأثير في تشكيل اتجاهات الرأي العام الداعمة للديمقراطية والريادة الاجتماعية التي تقود الحوار حول السياسات التي تؤثر حياة الناس[15]، بما يضمن الشراكة الحقيقية لحفظ الامن واستدامة السلام المجتمعي من خلال تمكين الاجهزة الامنية ومؤسسات انفاذ القانون من عملها.

أن دور الحكومة ومؤسساتها الامنية وأجهزة إنفاذ القانون في المجتمعات الديموقراطية يختلف كلياً عن دورها في مجتمع يسود فيه الارهاب، والتطرف، والتطرف العنيف، فضلاً غن العنف السياسي حيث تصبح بعض الاطراف الشريكة في الحكومة أخطر ممارس للعنف والارهاب ضد مواطنيها دون أن يعني ذلك أن هذه الأجهزة تتوانى أو تغض النظر عن الأفعال الإجرامية والانحرافية باسم الحرية أو الديمقراطية.

أن من أهم أوجه التفاضل بين الأجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع المدني تتمثل في:-

- ان آلية عمل الأجهزة الأمنية الحكومية طبقاً لمبدأ الإخضاع وقاعدتها في ذلك الشرعية القانونية التي تستهدف حماية المواطن، بوصفها من ادوات الضبط القضائي، أما عمل منظمات المجتمع المدني فتمارس اعمالها وانشطتها طبقاً لمبدأ الاقناع مستمدة شرعيتها من المجتمع ذاته، بعد حصولها على اجازة رسمية لممارسة مهامها.
- تمثل الأجهزة الأمنية مؤسسات حكومية رسمية تمارس مهامها كأداة رسمية بيد الحكومات للضبط الاجتماعي الرسمي، في حين منظمات المجتمع المدني تمثل تجمعات مدنية تطوعية تعبر عن إرادة المجتمع وطموحاته في الشراكة المجتمعية.

---

[14] (2) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية:179.

[15] (3) ينظر: التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق: 2008، بغداد، ص176.

- تُعد الأجهزة الأمنية بمثابة مؤسسات حكومية، تخصصية، مهنية تمارس مهامها بالاستناد الى اجراءات العمل القياسية المنصوص عليها ضمن واجباتها ومهامها التنظيمية والمبنية على أسس علمية، وخبرة ميدانية فضلاً عن الكفاءة التخصصية، في حين أن منظمات المجتمع المدني تمارس مهامها التخصصية، منطلقة من حاجات المجتمع المحلي الفعلية وتتعدد اصنافها وانواعها بتعدد التخصصات والمشكلات التي تسعى للشراكة في حلها فمنها: انسانية، وعلمية، وثقافية، وتنموية، ورياضية، وطبية تأهيلية، وهي تستقطب اهتمام الناس وتشجعهم على النشاط في إطارها من خلال تعميق وعيهم بوظائفها من حيث علاقتها بمشكلاتهم التي تسعى للإسهام بحلها.

ومع ذلك كله ينبغي ان لانغض النظر عن ان هناك مساحة واسعة من التفاعل والتكامل بين الأجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع المدني. ولعلنا هنا امام تجربتين مهمتين قامت بهما وزارة الداخلية تعبر عن نهج تكاملي مع منظمات المجتمع المدني:

- أولهما: تجربة الشرطة المجتمعية: وهي جهاز شرطوي مجتمعي مؤسسي أمني، يعمل بثلاث اتجاهات: المنع والوقاية، والاستجابة والاجراءات، والاحالة للجهات ذات العلاقة لحل المشكلات. فعمل الشرطة المجتمعية ذو طبيعة وقائية وحمائية مجتمعية فقد اظهرت الدراسات الأمنية الحديثة ان اهمية الشرطة المجتمعية ازدادت بعد ادراك اهمية العلاقة العضوية بين الشرطة كنظام أمني وبين البناء الاجتماعي ان اداء الشرطة المجتمعية يقاس بمقدار حجم مشاركة الجمهور وتفاعله ولاسيما الجمهور المنتظم في منظمات اجتماعية طوعية – أن آليات تطبيق الشرطة المجتمعية تختلف حسب ثقافة كل مجتمع وظروفه الاجتماعية والاقتصادية ويمكن القول طبقاً لإحدى الدراسات ان عملية التكامل بين جهاز الشرطة المجتمعية وبين المجتمع أو الجمهور تتطلب أن يُسهم المجتمع في ذلك الجهاز من خلال اشراك أفراد ومجموعات من غير الشرطة في عملية منع الجريمة، وكذلك التحلي بالثقافة الأمنية التي تمكن المواطن من الإحاطة ببعض القوانين وبدوره في مكافحة الجريمة ودعم الجمعيات والمنظمات التي تعمل في المجتمعات المحلية[16]. من جانب آخر لابد لجهاز الشرطة المجتمعية ان يكون حاضراً في حياة الناس ولا يتردد في إسعاف مطالبهم عند الحاجة والاستماع لآرائهم وتزويدهم بالخبرات اللازمة لحماية أنفسهم وأسرهم.

- ثانيهما: تجربة قسم أصدقاء الداخلية:

ان المجتمعات الخارجة من الازمات والحروب الاهلية تحتاج الى إعادة تنظيم حياتها وترسيخ دور القانون فيها ولذلك يصبح للأجهزة الأمنية دور استثنائي في مواجهة التهديدات والتحديات المجتمعية التي قد تستفحل بسبب ضعف الاداء في أجهزة الحكومة، أو عدم التزام المواطنين بالقوانين، أو بسبب غياب الحس والشعور الوطني، أو ضعف روح المواطنة ومشاعر الانتماء، وكلها ثغرات تسمح للإرهاب، وللتطرف، والتطرف العنيف، والعنف، والمخدرات، والجريمة المنظمة وغيرها من الجرائم والمشكلات المجتمعية ان تنفذ منها سواء من خلال تخويف المواطن وعزله عن المؤسسات الأمنية أو تشويه صورتها أو من خلال إغراءه بمكاسب مادية أو معنوية أو خداعه إيديولوجياً. أن للازمات ظروفها مستلزماتها التي قد تجعل الأجهزة الأمنية اشد قسوة وأكثر حرصاً على أن تكون حاضرة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية الى حد الذي تفرض معه على المواطن بعض الالتزامات والإجراءات (كفرض حضر التجوال، اغلاق بعض الطرق، نصب السيطرات ونقاط التفتيش، اجراءات دهم وتفتيش المنازل... وغيرها) والتي قد يشعر المواطن معها بعدم الرضا رغم أنها ضرورية لحمايته بالدرجة الأولى. كذلك الحال فأن وجود (قسم أصدقاء الداخلية) هو بمثابة حلقة وصل تسهم في الانفتاح على المواطن والمجتمع وخلق تواصل مباشر

---

[16](4) وزارة الداخلية العراقي، دليل عمل الاجراءات القياسية للشرطة المجتمعية، مطبعة شهداء الشرطة، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة: IOM، 2018، ص12.

لكسب ثقته خاصة، إذ يُشكل حلقة مهمة في مكافحة الكثير من الجرائم والظواهر السلبية المؤثرة على الامن والاستقرار والسلام المجتمعي في اتجاهات مختلفة، فأن الاقتراب من المواطن نصف الطريق لتعزيز الاستقرار، وبناء السلام المجتمعي من خلال تحقيق وتجسيد مفهوم الشراكة المجتمعية، فالتعامل مع المواطن وفق رؤية شاملة بعيداً عن الترهيب يحقق هدف وزارة الداخلية في كسب ثقته، فضلاً عن أنه يمنع بروز حالات سلبية من تجاوزات على منتسبي الداخلية والعاملين في سلك الشرطة المحلية والتي رصدت مؤخراً بسبب عدم الثقة، فأن انتقال العمل الامني الى مبدأ مؤسساتي مهم جداً لتصحيح كل الاخطاء والعمل على جعل المواطن اقرب للمنظومة الامنية، بل ويكون شريكاً فاعلاً في صناعة الامن واستدامة السلام.

- ومن ابرز مهام قسم أصدقاء الداخلية:

1. تعزيز التعاون بين رجال الشرطة والمجتمع المدني.
2. دعم جهود وزارة الداخلية في الحفاظ على الأمن والاستقرار.
3. نشر ثقافه الأمن والسلام بين أفراد المجتمع.
4. توظيف الطاقات الشبابية وإشراكهم في القرار الأمني، من خلال استعمال الوسائل المتاحة اجتماعياً وأمنياً وخدمياً.
5. إيجاد فرص عمل تسهم في تطوير المهارات، والمساهمة في سرعة وصول البيانات والإخبارات عن بؤر الانحراف والجريمة في المجتمع ومعالجتها قبل استفحالها.
6. خلق حالة من التواصل الفاعل عبر العمل التطوع المبني على أسس تسهم في إذكاء روح الوطنية والحس الأمني.
7. تعزيز الثقة بين وزارة الداخلية والمجتمع، بالعمل على تعزيز مهارات الداعمة للنشاطات الخدمية كالصحة، والدفاع المدني، والشؤون الاجتماعية، ورفعت وتيرة العمل المشترك.
8. التعاون البناء إعلامياً وثقافياً، من خلال استحداث وتدريب فرق شعبية تسهم في نشر برامج وزارة الداخلية باستعمال الوسائل القائمة على نشر الوعي الأمني والخدمي.
9. المشاركة في العمل التطوعي في مختلف المجالات المجتمعية التي تخدم المجتمع على جميع المستويات (الخدمات، والصحة، والرياضة، والأمن، والشؤون الاجتماعية، والإعلام، والتربية، والبحوث).
10. نشر وإبراز ثقافة العمل التطوعي في التنمية الشاملة للمجتمع.
11. خفض عدد البطالة وزيادة عدد الفئات المنتجة من خلال إكسابهم الخبرات والمهارات اللازمة.
12. استثمار أوقات أفراد المجتمع بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالخير والمنفعة.

- الخدمة الاجتماعية كحقلٍ علمي تخصصي ودورها في تحقيق الشراكة الوطنية لحماية المجتمعات المحلية:

تعني الخدمة الاجتماعية كل نشاط مهني يسعى لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات بهدف زيادة قدراتهم ومؤهلاتهم وأدائهم لوظائفهم وشغل أدوارهم الاجتماعية وتحسين أوضاعهم المجتمعية وتمكينهم من تحقيق الأهداف. فـ(الخدمة) تعني كل مجهود هادف يقصد بها تحقيق فائدة أو منفعة معينة أو الحيلولة من كل ضرر ومنع اما لفظ (اجتماعية) فهو مشتق من مصطلح (مجتمع) أو العلاقات الارتباطية المتبادلة بين الإنسان (الفرد) وبيئة عيشه الحياتي اليومي وهذا ما يؤهل الخدمة الاجتماعية لإنجاز دور ومهنة هدفها الرئيسي تنمية المجتمعات المحلية ومنع العوامل المختلفة التي تحول دون نمو وتقدم وازدهار المجتمعات كالمهددات المجتمعية من الجهل

والتخلف والحرمان والمرض والجريمة والانحراف والتشرد والإرهاب والانقسام المجتمعي...الخ أو الظروف الاجتماعية السيئة كذلك البحث عن أسباب العلل في المجتمع والقضاء عليها أو التقليل من وطأتها والحد من آثارها الخطرة.

وبهدف أعطاء صورة اجتماعية متكاملة لفهم أساسيات العمل الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية لابد من معرفة موقف الخدمة الاجتماعية اتجاه هذه القضايا المجتمعية المهمة كحفظ النظام والأمن في المجتمعات المحلية وعليه سنتطرق إلى دور المُفترض للخدمة الاجتماعية في المجتمع المحلي.

فالخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية مؤسسية تمارس من العديد من المؤسسات سواء كانت مؤسسة أولية أي دور الأخصائي الاجتماعي فيها أساسي أو رئيس أو مؤسسة ثانوية يؤدي الأخصائي الاجتماعي فيها دور المساعدة.[17]

وتعرف بأنها الخدمات المباشرة التي تقدمها الهيأت والمؤسسات لمعالجة عدم التكيف أو سد العوز أو التفكك والتأهيل الاجتماعي وتقدم الصحة وارتفاع مستوى التعليم ونشره وحسن استثمار أوقات الفراغ من الأفراد ولاسيما عند شريحة الشباب كونها شريحة مهمة وفاعلة في المجتمعات وما يجب الإشارة إلى ان الخدمات ليست محدودة لخدمة الناس أصحاب المشكلات فقط بل تشمل الأسوياء بهدف إسعاد جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن فئاتهم الاجتماعية.[18]

إذ مثل ظهور الخدمة الاجتماعية كعلم من العلوم الإنسانية المهمة التي تهتم بنقل حياة الإنسان من واقعٍ إلى واقعٍ أفضل نقلة نوعية مهمة في حياة المجتمعات الإنسانية إذ كان لذلك الظهور بداية جديدة مثلت انطلاقة نحو مرحلة جديدة في أسلوب مساعدة الإنسان وعائلته على تقديم الخدمات المجتمعية بما يخدم تسهيل العيش في الحياة وفي المجتمع إذا استطاعت الخدمة اجتماعية كمهنة وكعلم وكفن أن تنطلق من طابع إنساني وأنت تتحرك ببوصلةٍ مرسومة الأهداف محددة الاتجاه للإفادة من العلوم والتجارب في مختلف الحقول والمجالات بما يخدم الإنسان ويحقق رفاهيته وأمنه ففرضت الخدمة اجتماعية نفسها بحكم هذا المنطلق وبحكم ضرورتها على كافة المجالات وزادت واتسعت دائرة نشاطاتها في كل الميادين لتمتد من الفرد والأسر والطفولة إلى علم الإجرام والجانحين والمنحرفين والمشردين فضلا عن اهتمامها بالشباب والشرائح الخاصة من المرضى والمسنين والشرائح والفئات الهشة من: (الكهلة والأطفال والنساء) فضلاً عن ذوي الاحتياجات الخاصة ولم تقف عند هذا الحد إذ دخلت الخدمة الاجتماعية اليوم كعلمٍ حديث

---

[17]() ينظر: حسين حسن سلمان وآخرون الممارسة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع ط1, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر 2004 ص 273-275 .

[18]()رشيد زرواتي مدخل للخدمة الاجتماعية مطبعة هومة الجزائر 2000 ص12.

وكممارسة مهنية إلى مختلف القطاعات كما أشرنا فكان من بين تلك القطاعات القطاع الأمني والقطاع العسكرية ولاسيما في مجال مكافحة الإرهاب، ورصد الجريمة، والخطر أو التهديد الإرهابي للأمن المجتمعي والإنساني من أجل تشخيصه والعمل عليه بمثابة إنذار مبكر ليحقق الأمن للمواطنين في المجتمع ويكون جزء من هذه المهام في الميدان أو القطاع العسكري وهو عملية تسويق الانتصارات العسكرية وتسويق المنتج والمنجز العسكري الذي يدور بالنهاية ويصب في خدمة الإنسان من خلال توفير عنصر الطمأنينة والأمن والذي بدوره يبعث برسائل أمان واطمئنان إلى المواطن مما يسهم في دفع ذلك المواطن إلى أن يعيش حياته بإبداع وتقدم لما يشعر به من أمان واستقرار وقد شهد المجتمع العراقي حرباً ضروس مع المجاميع الإرهابية والتكفيرية المتطرفة التي أخذت تهلك الحرث والنسل وتقتل الناس بدمٍ بارد وتتفنن في أساليب إثارة الفوضى والدمار والإرهاب وقد صاحب ذلك التحول أو تلك النقلة النوعية في تحقيق الإنجاز الأمني والعسكري في المجتمع العراقي نمو وتطور وازدهار في ميدان الخدمة الاجتماعية في حقولها العسكرية والأمنية، فضلاً عن دورها الاساسي في تحقيق مفهوم الشراكة المجتمعية وتدعيمه مجتمعياً من خلال العمل على خلق فرصة أو تهيئة الأجواء المجتمعية لتمكينها من إعداد وتأهيل الممارسين المهنيين للخدمة الاجتماعية الذين بدت آثارهم الإيجابية واضحة في محاولات صنع نوع من التغيير الحضاري والتحول المجتمعي الذي انعكست آثاره على الأسرة وعلى سلوكيات الأفراد واتجاهاتهم وعلى العلاقات الاجتماعية في ما بين أبناء المجتمع المحلي ومن ثم تعزيز القيم المجتمعية وقد تلمّس المجتمع العراقي تغييرات واضحة في أنماط الحياة الاجتماعية بفعل أفعال المهددات الإرهابية من سلوكيات الإرهاب الداعشي التي عمدت إلى قطع وشائج التواصل المجتمعي وقطع جسور الامتداد بين أبناء المجتمع الواحد بما يُفضي إلى القطيعة وإلى فقدان الأمان الاجتماعي بسبب تلك التحولات السلبية ما يملي على الخبراء والمُختصين في الخدمة الاجتماعية كمهنة وكممارسة أكاديمية ومهنية إلى الاهتمام بالمجتمع والفرد من خلال إذكاء الوعي الأمني والحس الوطني على المستوى المجتمعي فضلاً عن المضي في الاهتمام بخدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع المحلي كطرق ممارسة مهنية وعلمية مهمة من طرق وأساليب الخدمة الاجتماعية من خلال تعزيز القدرات الذاتية للأفراد في المجتمع وإرسال رسائل اطمئنان وتعزيز قدراتهم على الثبات والمواجهة لاسيما بعد معاناة المجتمع العراقي من ذلك الخطاب الإرهابي الذي يمثل تهديد جديد لم يكن له سابق معرفة فيه حيث يستهدف المجتمع بمكوناته المجتمعية وبأبنائه وبشرائح المختلفة من أجل تفكيك المجتمع وجعله لقمة سائغة وصيداً سهلاً لمخططاتهم التخريبية.

- فالخدمة الاجتماعية تهتم بعدة مجالات من خلال الآتي:

- أولاً: تعمل الخدمة الاجتماعية على إتاحة فرص التكييف للأفراد والجماعات في المجتمع من خلال ممارسة طرق الخدمة الاجتماعية المهنية لصنع أجواء المودة والانسجام والتفاعل بين أبناء ذلك المجتمع و مكوناته.
- ثانياً: تحقيق الذاتية والاستقلالية للإنسان وجعله يشعر على انه إنسان فاعل ومؤثر في ذلك المجتمع.
- ثالثاً: الإفادة من نتائج العلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية بما يخدم الاهتمام بالأمن وبالمواطن والمجتمع في تطبيق المناهج العلمية الحديثة التي تعمل على تخليص الفرد من المشكلات المجتمعية وإزالة آثار المهددات الإنسانية وصدمة الحرب.
- رابعاً: العمل على إذكاء وعي الناس على مستويين الأمني والمجتمعي ومساعدتهم على تمكين ذواتهم وتمكين أسرهم ومن ثم العمل على التمكين المجتمعي بجهود ذاتية.
- خامساً: استثمار الموارد المحلية المتاحة بما يخدم توجهات ذلك الأداء والسلوك المهني والذي يصب في خدمة المجتمع والصالح العام بتوفير المن والطمأنينة للناس لاسيما في المناطق المحررة من براثن الإرهاب.
- سادساً: الاهتمام بالمجتمع المحلي وتنظيمه على المستويين الفردي والجماعي بما يُفضي على مجتمع آمن ومستقر من خلال فتح مكاتب الخدمة الاجتماعية لتنظيم قواعد البيانات ومساعدة الجهد الأمني الفاعل والعامل في المجتمع لتسجيل حجم الضرر والعمل على المطالبة بتعويض الأضرار.
- سابعاً: العمل على إشاعة الأمن والسلام في المجتمع المحلي للمناطق المحررة من خلال المحاضرات التثقيفية والتوعوية التي ترفع من معنويات المواطن وتعزيز ثقته بنفسه وتقطع السبيل على الإشاعات والأراجيف المُغرضة التي تستهدف أمن الفرد والمجتمع.

- مجالات التعاون والتكامل بين الأجهزة الأمنية والأفراد داخل المجتمع المحلي:

بالتأكيد ثمة العديد من المجالات المهمة التي لا يمكن ان تؤدى أو تُشغل بطريقة انفرادية إذ لا بد من تضافر وتشارك عدة جهات في سبيل انجازها أو قطع تأثيراتها السلبية على حياة الأفراد والمجتمع مثال ذلك ما يجري اليوم في المجتمعات المحلية للمناطق المحررة من سطوة الإرهاب الداعشي فيمكن أن تتفاعل فيها وظائف الأجهزة الأمنية مع مهمات وأنشطة منظمات المجتمع المحلي والأفراد وأهمها ما يأتي:-

1- أبتداءاً ان مواجهة الأفعال الإرهابية تتطلب منع وقوعها وحماية المواطنين والمصالح الوطنية من إضرارها وآثارها المحتملة ولذلك فأن من المهم ان يكون أعضاء المجتمع بمثابة العين الحساسة التي ترقب وتتابع مجريات الحياة اليومية في المجتمعات المحلية

التي تنشط فيها وان تبلغ الأجهزة الأمنية بكل المظاهر الاستثنائية المثيرة للريبة ففي سبيل المثال قد يتجمع الإرهابيون في أماكن معينة – مقاه أو بيوت أو مناطق خالية ليتخذوها كمقرات ومضافات آمنة لهم وعلى نحو يثير الشك مما يستدعي ضرورة إبلاغ أجهزة الأمن لكي تبادر إلى مراقبة تلك الأماكن والأشخاص المشبوهين.

2- تكريس ثقافة التسامح والحوار وتعزيز الصور الذهنية السلبية لدى المواطنين عن الإرهاب والإرهابيين إذ تستطيع القوى الفاعلة في المجتمعات المحلية من الأفراد ومنظمات المجتمع المدني ان تكون أداة للتثقيف وبناء اتجاهات ايجابية نحو قوى الأمن.

3- فضح الأهداف الإرهابية ووسائل عمل الإرهابيين وبيان وخطورتهم على المجتمع والعمل على خلق وتعزيز ثقافة التسامح لتكون بمثابة الأداة المضادة للفكر الإرهابي القائم على التعصب واحتكار الحقيقية أن أحد طرق حل الأزمات يكمن في السعي لنشر ثقافة مدنية تشكل الركيزة الأساسية للسلم الأهلي الدائم .[19]

4- العمل على تنمية وديمومة التعاون والشراكة المجتمعية بين أجهزة الأمن ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة والعاملة في المجتمعات المحلية من خلال:

1- دعوة هذه المنظمات للمشاركة في المؤتمرات التي تنظمها تلك الأجهزة حول الإبعاد الاجتماعية والقانونية والثقافية للإرهاب.

2- تكليف تلك المنظمات بإجراء دراسات ميدانية استطلاعية في بعض المناطق التي يتوقع أن تكون بيئة مؤاتية للإرهاب والجريمة مثل مناطق السكن العشوائي التي يصعب على الأجهزة الأمنية إجراء دراسات معمقة فيها بينما تستطيع تلك المنظمات أن تحصل على بيانات ومعلومات مهمة من خلال تواجدها المستمر وتفاعل أعضائها مع سكان تلك الأحياء والمناطق.

5- يمكن لتلك المنظمات ان تعزز مفهوم المواطنة ولعل احد مؤشراته المهمة هو أن يكون الجمهور عوناً للأجهزة الأمنية من أجل ان يكون السلم الأهلي بمسؤولية الجميع[20]. وليس بمسؤولية أجهزة الأمن لوحدها.

6- يمكن لمنظمات المجتمع المدني بالتعاون مع الأجهزة الأمنية خلق وتنمية ثقافة أمنية عمادها احترام حق الآخر في الحياة والتعبير عن رأيه وبيان وتبيين أن مسؤولية الأمن

19(1) غانم جواد السلم الأهلي في العراق بواعث قلق دراسة في مجلة المواطنة والتعايش العدد الأول – شباط 2007 ص46.

20(2) نفس المصدر ص48.

تعني كل مواطن فضلاً عن أهمية تنمية الحس الأمني لدى المواطن حتى يكون عيناً تفضح خفايا الإرهاب وممارساته.

7- تستطيع منظمات المجتمع المدني المعنية بالأسرة والمرأة والطفولة إن تؤثر في نمط التنشئة الاجتماعية التقليدي الذي تميز بسمات سلبية منها: النظرة غير الايجابية لرجل الأمن وهي نظرة ولدتها النظم والأجهزة القمعية الماضية. ومنها تجنب التقرب من الأجهزة والمؤسسات الأمنية إلى غير ذلك من السمات التي تجعل بين المواطن وبين الأجهزة مسافة من التجنب والحذر فقد أكدت دراسات عدة على ضرورة أعطاء الأولوية للعمل الوقائي مع الأسر ومع أهمية عمل منظمات المساعدة الطوعية فأن الأفضلية الأولى هي للعمل الاجتماعي القانوني بحيث يمكن مساعدة الأسر على تفادي أو تقليص المشكلات القائمة[21]. ان نمط التنشئة الاجتماعية السائد هو نمط لا يشجع على بناء علاقات ايجابية بين المواطن ورجل الأمن ولابد من تغيير هذا النمط.

8- تقديم العون للأجهزة الأمنية لاسيما فيما يتعلق ببعض برامجها التي تستهدف منع العنف وفضح وسائل الإرهاب وإسعاف ضحايا العمليات الإرهابية ان إيجاد وحدات صغيرة للإغاثة في منظمات المجتمع المدني التي تنشط في أماكن مزدحمة يمكن ان يكون أنموذجاً لعمليات الإسعاف المشار إليها.

الخاتمة

مكافحة الإرهاب ومصادرة آثاره

مسؤولية اجتماعية مشتركة

ان منظمات المجتمع المدني التي زاد عددها على المئات بل الالاف في المجتمع العراقي منذ نيسان 2003 تستطيع ان تحقق اسهاماً حقيقياً في تكريس حالة الامن والاطمئنان ومواجهة الافعال الارهابية الساعية الى تكريس الفتنة وتعميق الازمة والحاق الضرر بالمجتمع مؤسسات وافراد وجماعات ففي المجتمعات الديمقراطية أو الساعية لبناء نظام ديمقراطي تؤدي منظمات المجتمع المدني ادواراً مهمة في تكريس الامن المجتمعي وثقافة الحوار والتسامح ونبذ العنف والارهاب غير ان نمط التنشئة الاجتماعية التقليدي في مجتمعنا يغلب الولاء للثقافة الفرعية على حساب ثقافة المواطنة كما أن يشجع على حالة من التجنب ما بين الدولة والمجتمع ولاسيما ما بين المواطن واجهزة الامن. وهناك كما اظهرت دراستنا هذه مجالات مهمة وخصبة للتعاون فيما بين هذه منظمات المجتمع المدني، والأجهزة الأمنية، من خلال الحقول العلمية والتخصصية ذات الاهتمامات المشتركة كالخدمة الاجتماعية، وقد حاولنا ان نبين هذه المجالات وان نشخص الادوار المطلوبة من كل طرف كما اشرنا الى الدور الرقابي الذي يمكن ان تمارسه هذه المنظمات.

فالجرائم الارهابية، والجنائية، والظواهر المجتمعية المنحرفة، كلها تشكل اخطار ومهددات مجتمعية جسيمة تهدد أمن المجتمعات الانسانية، وتهدد بناء السلام فيها، مما يؤدي إلى توقف عجلة

---

[21](1) جون برنارد دراسات عائلية :منهج تمهيدي ترجمة احمد رمو دمشق دار علاء الدين 2002 ص252.

التنمية، وتهديد السلام المجتمعي، ويشجع على الفساد إذ ان محاربته تتطلب انفاقاً عالياً وخبرة أمنية وفنية فضلاً عن الخبرات الاكاديمية التخصصية والتي تتناسب مع الاساليب التي يستخدمها المجرمون، والارهابيون، والخارجون عن القانون، ولذلك لا يمكن ان تكون مسؤولية بناء السلام واستدامته حكراً على المؤسسة الأمنية، أو الاسرية، أو السياسية، أو التربوية، والتعليمية، كما لا يمكن ان تكون ملزمة للدولة خارج ادراك المجتمع ومسؤوليته ازاء حاضره ومستقبله ولذلك يجب التأكيد على حقيقة ان الأجهزة الأمنية تعمل ضمن سياقات اجتماعية يجب ان تجد فيها العون والتفاعل والشراكة المجتمعية، بل أن هذا الشراكة المجتمعية هي أحد مصادر نجاح عمل المؤسسات الأمنية في القضاء المهددات والمخاطر المجتمعية.

لذلك فم الخطأ أن نظن بأن منظمات المجتمع المدني هي مجرد أدوات للتثقيف في مجالات خاصة، كالمرأة، والاسرة والطفولة، والتنمية، والثقافة، وغيرها، بل هي أوسع وأشمل من ذلك بكثير، وعلى نحو عام فهي نفطة الشراكة المجتمعية التي تقع بينها كمنظمات مدنية وبين الجهود الحكومية الساعية إلى بسط الامن، وإنفاذ القانون، لبناء السلام المجتمعي والحفاظ على استدامته، ولذلك قيل ان المجتمع المدني يقع هو الجسر الواصل بين أجهزة الحكومة، والمجتمع المحلي، فلا شك ان مبادرة التكامل والتعاون ما بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسة الأمنية ينبغي ان تأتي من الطرفين فكلاهما يسعى لخدمة المجتمع، وحمايته، والحفاظ عليه من المهددات.

وهنا يمكننا القول بان من أهم المؤسسات التي ينبغي ان تدخل على خط المواجهة والعمل ضمن مضمار التكامل والشراكة المجتمعية هي:

1. المؤسسات الأمنية.
2. المؤسسات الثقافية.
3. المؤسسات الدينية.
4. المؤسسات الأسرية.
5. المؤسسات التعليمية.
6. المؤسسات الإعلامية.

- المصادر بحسب تسلسل ورودها في الدراسة :

1- القرآن الكريم.

2- خالد بن محمد القاسمي التكامل الاقتصادي في العالم مع الاشارة خاصة لحالة الدول العربية دار الحداثة للطباعة والنشر 1988.

3- أبن منظور لسان العرب المحيط ط5 2004م.

4- Oxford English Diction

5- ary, 1989, p. 12.

6- Cambridge Dictionary. , 1980, p. 137.

7- UNDESA, 2019, p. 15

8- الموقع الرسمي لمنظمة الامم المتحدة استرجع بتاريخ: 2023/4/2 من الموقع الالكتروني: https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty.

9- وزارة الداخلية العراقية دائرة العلاقات والإعلام قسم الشرطة المجتمعية/المركز الاستراتيجي الوطني كراس تعريفي بالشرطة المجتمعية: المهام والواجبات مطبعة شهداء الشرطة 2016.

10-العقيد سنان نجم عيد الله صورة رجل الشرطة في الدراما والبرامج التلفزيونية: دراسة تحليلية رسالة الدبلوم العالي للعلوم الامنية معهد الشرطة العالي للتطوير الامني والاداري وزارة الداخلية العراقية 2022.

11- الأمم المتحدة الأسكوا تقرير الحوكمة في المنطقة العربية العدد الثالث التنمية المؤسسية في سياقات ما بعد النزاع نحو مجتمعات سلمية وإدماجية ومؤسسات خاضعة للمسائلة 2019.

12-محمود عرفان، وعبد الرحمن عثمان، دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني: الضرورات والمستلزمات، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، مسقط،2012.

13-د. احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة 2011.

14-مايكل ادواردز ، المجتمع المدني النظرية والممارسة، ترجمة: عبد الرحمن شاهين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان،2015.

15-التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق: 2008، بغداد.

16-وزارة الداخلية العراقي، دليل عمل الاجراءات القياسية للشرطة المجتمعية، مطبعة شهداء الشرطة، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة: IOM، 2018.

17- حسين حسن سلمان وآخرون الممارسة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع ط1, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر 2004.

18-رشيد زرواتي مدخل للخدمة الاجتماعية مطبعة هومة الجزائر 2000.

19-غانم جواد السلم الأهلي في العراق بواعث قلق دراسة في مجلة المواطنة والتعايش العدد الأول – شباط 2007.

20-جون برنارد دراسات عائلية :منهج تمهيدي ترجمة احمد رمو دمشق دار علاء الدين 2002.